

Distr.: General
23 September 2011
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة الخامسة
تشكيلة غينيا

بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في غينيا بين حكومة غينيا ولجنة بناء السلام

أولا - معلومات أساسية

- ١ - في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وجهت حكومة غينيا رسالة إلى رئيس لجنة بناء السلام تطلب فيها إدراج غينيا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وجرى تعميم الرسالة وترجمتها غير الرسمية على أعضاء اللجنة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقام رئيس اللجنة بإبلاغ أعضائها بأنه يعتزم إجراء مشاورات واقتراح الخطوات الممكنة التالية.
- ٢ - وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية، قام رئيس اللجنة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بتوجيه رسالة إلى الحكومة المعينة حديثا طلب إليها فيها أن تؤكد من جديد طلب غينيا الحصول على دعم اللجنة. وجرى تعميم هذه الرسالة وترجمتها غير الرسمية على أعضاء اللجنة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.
- ٣ - وفي الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، التي وجهتها حكومة غينيا إلى رئيس اللجنة، أكدت الحكومة طلبها للحصول على دعم اللجنة، وحددت أولويات بناء السلام الثلاث، وهي: تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالتوترات التي جرت قبل الانتخابات وبعدها؛ وإصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ وسياسة العمالة للشباب والمرأة. وجرى تعميم هذه الرسالة وترجمتها غير الرسمية على أعضاء اللجنة في ١ شباط/فبراير ٢٠١١.



٤ - وقررت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١ إدراج غينيا في جدول أعمالها وانتخبت السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، رئيسة لتشكيلة غينيا. وبعد ذلك، قادت الرئيسة بعثة أولية للجنة إلى غينيا في الفترة من ٣ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وأعقب هذه البعثة إيفاد بعثة فنية تتألف من كيانات منظومة الأمم المتحدة في أيار/مايو. وفي أعقاب هاتين البعثتين، تم التوصل مع حكومة غينيا إلى مشروع أول لبيان الالتزامات المتبادلة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، ومع أعضاء تشكيلة غينيا التابعة للجنة في ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وفي يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر، قامت الرئيسة ببعثة ثانية إلى غينيا أجرت خلالها مناقشات مع الحكومة ومع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل وضع اللمسات الأخيرة على مشروع البيان. وقد استرشد هذا البيان بالتقييمات التي أجرتها هذه البعثات الثلاث. كما وضع في اعتباره الخطط والاستراتيجيات الوطنية الراهنة والجهود الوطنية لتنفيذها والدعم الدولي المقدم لها.

٥ - وبيان الالتزامات المتبادلة هذا، هو وثيقة تم التفاوض عليها بين لجنة بناء السلام وحكومة غينيا، وجاءت نتيجة للمشاورة التي أُجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ويستند البيان إلى مبادئ الملكية الوطنية والقيادة الوطنية، والشراكة في دعم الجهود الوطنية في مجال بناء السلام والمساءلة المتبادلة عن تحقيق النتائج. والبيان هو عبارة عن أداة مرنة يمكن تعديلها في ضوء التطورات في البلد. ويتناول البيان تحديات بناء السلام في غينيا في سياق أولويات العمل المشترك بين اللجنة وحكومة غينيا؛ ويسلط الضوء على القضايا والإجراءات الرئيسية لكل أولوية من أولويات بناء السلام؛ ويحدد التزامات كل من اللجنة والحكومة؛ ويحدد وتيرة استعراض الالتزامات المتبادلة.

٦ - وتعترف حكومة غينيا وشركاؤها بدور المنظمات الإقليمية، وتوافق على الحاجة إلى الجمع بين النهج الإقليمية والحلول الوطنية، مع مراعاة التحديات المشتركة التي تواجهها بلدان المنطقة، أربعة منها مدرجة في جدول أعمال اللجنة، وكذلك مراعاة الفرص المتاحة لتبادل المعارف والخبرات بين البلدان المعنية.

ثانياً - أولويات بناء السلام

٧ - تتيح فترة ما بعد الانتخابات في غينيا، في أعقاب تنصيب أول رئيس للبلاد ينتخب بطريقة ديمقراطية فرصة للبلد وشركائه لتعميق المكاسب الديمقراطية التي تحققت حتى الآن، ومواجهة التحديات القديمة العهد التي تواجه السلم والأمن وتحقيق تحسينات سريعة وملموسة

في مستويات معيشة السكان التواقين إلى الاستفادة من عائد السلام والديمقراطية بعد سنوات من عدم الاستقرار والنظام الاستبدادي.

٨ - وتواجه الحكومة أيضا التحدي المتمثل في الاستجابة لتوقعات الغنيين لتنشيط الاقتصاد وإيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية الجيدة، بما في ذلك المياه والكهرباء، في حين أن المالية العامة الموروثة من الحكومات السابقة في حالة تدعو للقلق. وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية للبلد، فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مدى السنوات القليلة الماضية. ويشير البنك الدولي إلى أن البلد سجل في عام ٢٠٠٩ أسوأ أداء اقتصادي في العقد، عندما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٤ في المائة. ويحتاج البلد إلى بعض الإصلاحات السريعة وإلى حقن الأموال اللازمة للبدء في تقديم الخدمات الأساسية التي يمكن أن يؤدي عدم وجودها إلى خيبة الأمل لدى الغنيين الذين يتوقعون أن يستفيدوا من ثمار الديمقراطية.

٩ - أما أولويات بناء السلام التي اتفق عليها بين الحكومة ولجنة بناء السلام، فهي: (أ) تعزيز المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية، (ب) إصلاح قطاع الأمن والدفاع، (ج) سياسة العمالة للشباب والمرأة. وقد أدى الانتقال السلس نسبيا من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، الذي تميز بالنجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية، إلى فتح المجال السياسي والفرص لمعالجة هذه القضايا. ومع ذلك، فإن كل أولوية من أولويات بناء السلام هذه تنطوي على مجموعة واسعة من القضايا والإجراءات الرئيسية. وقد اتخذ مختلف الشركاء الدوليين والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا خطوات لدعم الجهود الوطنية لبناء السلام، بما في ذلك في هذه المجالات الثلاثة. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتوطيد التقدم من خلال تعزيز أسس الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. وهكذا، فإن اللجنة سوف تركز في دعم جهود بناء السلام في غينيا، على نقاط انطلاق موجهة بعناية في كل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية حتى يكون لها تأثير ملحوظ وتضيف قيمة إلى الجهود التي يجري الاضطلاع بها بالفعل.

١٠ - وقد استفادت غينيا خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، من الدعم المقدم من صندوق بناء السلام، باستثمار مبلغ ١٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجالات إصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان وتعزيز الحوار السياسي ودعم الوساطة. كما سيعتمد اشتراك اللجنة والدعم الجديد المقدم من الصندوق على الأساس الذي أرساه هذا التمويل الأولي، فضلا عن الدروس المستفادة الأولية.

١١ - ويتعين أن ينظر إلى أولويات بناء السلام هذه في الإطار الأوسع لبناء السلام وخطة التنمية في البلد التي تم تحديدها في الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ولا سيما أولويتها الأولى "تحسين الحكم وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية" التي يعتبر إصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية من مكوناتها الرئيسية.

ألف - تعزيز المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية

١٢ - إن حاجة غينيا للمصالحة الوطنية ليست نتيجة للحرب الأهلية. بل تمثل بدلا من ذلك، التأثير التراكمي لعقود من الحكم الاستبدادي والديكتاتورية العسكرية التي خلفت إرثا من العلاقات المدنية العسكرية المتصدعة والنفور الشعبي من الحكومة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتنافس الشديد بين الأعراق، والتي تفاقمت خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠. ويصف الغينيون وضعهم بقولهم، "إننا لم نواجه نزاعا عنيفا، ولكننا نواجه تحديات مماثلة لبلد خارج من نراع عنيف". ولذلك، فإن جهود المصالحة تحتاج إلى أن تكون متعددة الأبعاد وتهدف إلى إعادة تأسيس العلاقة بين الشعب والدولة والقوات المسلحة من جهة، وبين الغينيين أنفسهم من جهة أخرى.

١٣ - ويتمثل التحدي الرئيسي في التغلب على الشعور بالظلم الذي يشعر به مختلف شرائح السكان. وبالتالي، فإن من المهم لإقامة سلام دائم في غينيا، أن تركز جهود المصالحة الوطنية على مكافحة الإفلات من العقاب. وبينما ينظر إلى أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على أنها صدمة شديدة لجميع الغينيين، فإن هناك إجماعا كبيرا على ضرورة كفالة تحقيق العدالة في ما يتعلق بالعنف وسوء المعاملة اللذين عانى السكان منهما في ظل الأنظمة المتعاقبة منذ عام ١٩٥٨.

١٤ - وهناك خطر تعميق الخلافات بين المجتمعات المحلية وزيادة تفاقم المسائل العرقية داخل المجتمع الغيني، وخاصة في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية والمحلية. وتمس الحاجة إلى هئية بيئة مواتية للحوار بين المجتمعات المحلية وبين القادة السياسيين. وفي هذه الجهود، يمكن أن يضطلع الدين والإيمان بدور هام كحلقة وصل بين المجتمعات المحلية.

الإجراءات ذات الأولوية

١٥ - يمكن أن يكون وضع إطار شامل للحوار فيما بين الغينيين حول المصالحة الوطنية التي تخطط له الحكومة بمثابة فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية والآليات التي يتعين إنشاؤها مع إشراك جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية. وينبغي لهذه العملية التشاورية أن تستفيد من نتائج الحوارات والمشاورات الوطنية ذات الصلة التي أجريت

في الماضي، ومن الدروس والتجارب ذات الصلة المستمدة من المبادرات الماضية والحالية، بما في ذلك المبادرات التي يدعمها صندوق بناء السلام، فضلا عن المبادرات التي تشارك فيها الحكومة في الآونة الأخيرة والزملاء الدينيون والحكاماء من هيئات التنسيق الإقليمية. كما ستستفيد العملية من الخبرات ذات الصلة من البلدان الأخرى.

١٦ - وينظر إلى إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في الوقت المناسب كخطوة رئيسية في استعادة الثقة واستكمال الانتقال إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومة أن تجري حوارا مفتوحا مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة حول القضايا المتعلقة بهذه الانتخابات. ويتسم هذا النهج الشامل الجامع بأهمية بالغة بالنسبة لقضايا مثل صحة القائمة الانتخابية الحالية، التي ينبغي المضي بها قدما بروح من التشاور الواسع النطاق من أجل تخفيف مخاطر التوتر وانعدام الثقة التي يمكن أن تنجم عن مزيد من التأخير.

١٧ - وينبغي أيضا إنشاء آليات للرد على حالات العنف التي تعاني منها دولة غينيا منذ عام ١٩٥٨ وخصوصا أقرها عهدا وسيؤدي العمل على دعم ضحايا هذه الأحداث، ولا سيما تلك التي جرت في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، إلى توجيه إشارة قوية إلى الضحايا ومرتكبي هذه الأعمال والسكان بصفة عامة. وينبغي أن تسترشد الاستجابة فيما يتعلق بأحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ باستنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم العام للأمم المتحدة التي أكدت مقتل أو اختفاء ما لا يقل عن ١٥٦ متظاهرا واغتصاب ما لا يقل عن ١٠٩ نساء أو تعرضهن لأنواع أخرى من العنف الجنسي.

١٨ - كما ينبغي إنشاء آليات للمصالحة الوطنية. ويتعين إنشاء آلية مماثلة لـ "لجان الحقيقة والعدالة والمصالحة" المستخدمة في سياقات أخرى، وذلك بهدف توفير إطار لجهود المصالحة والتوصل إلى الغفران في نهاية المطاف. وسيكون من المهم بالنسبة لغينيا، بينما تستلهم التجارب السابقة، أن تقوم بوضع نموذج غيني يراعي خصوصيات البلد. وعلاوة على ذلك ينبغي الانتهاء من إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان على سبيل الأولوية. ومن أجل تشجيع المصالحة بوجه خاص فيما بين قوات الأمن والدفاع نفسها وكذلك فيما بينها وبين السكان المدنيين، يمكن مواصلة تعزيز اللجنة المدنية - العسكرية المخصصة وتوسيع نطاقها. كما يمكن أن تضطلع لجنة من حكماء التنسيق الإقليمية بدور في التقريب بين مختلف الطوائف.

باء - إصلاح قطاع الأمن والدفاع

١٩ - يعتبر إصلاح قطاع الأمن أمرا أساسيا لتعزيز الجهود الوطنية لبناء السلام وتوطيد سيادة القانون المستعادة حديثا في غينيا على حد سواء. وقد أوليت إصلاحات قطاع الأمن أولوية عليا في خريطة الطريق الانتقالية وكررت الحكومة المدنية الحالية التأكيد عليها.

٢٠ - ومن أجل الحصول على فهم أفضل لمختلف القضايا المتعلقة بقطاع الأمن، أجري تقييم لقطاع الأمن في عام ٢٠١٠ تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمساعدة ومشاركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتم استعراض قوات الأمن والدفاع وجهاز القضاء وخدمات الجمارك والإدارة المالية والرقابة المدنية، والعلاقات المدنية - العسكرية. وأشار التقرير إلى وجود اختلالات هيكلية في أداء الجيش والشرطة والجهاز القضائي مما أدى إلى إفلات انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، وزيادة انعدام الثقة بين قوات الأمن والسكان. وأشار التقرير إلى الحاجة إلى: الرقابة الديمقراطية والمدنية؛ ونزع الطابع العسكري عن الإدارة الغينية وعكس نسبة الضباط إلى الجنود المرتفعة بشكل غير طبيعي في القوات المسلحة؛ والعودة إلى الدور (والحجم) المناسب لهياكل الأمن (ولا سيما الشرطة والجمارك وغيرها) بالمقارنة مع الجيش؛ واتباع نهج منسق للتصدي للجريمة المنظمة (أصبحت كوناكري مركزا رئيسيا للعبور لتهريب الكوكايين في غرب أفريقيا)؛ والعمل على المسائل المتشعبة مثل المساواة بين الجنسين وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٢١ - وعقدت ندوة وطنية حول إصلاح قطاع الأمن في غينيا في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ قام خلالها رئيس الجمهورية رسميا بتدشين عملية إصلاح قطاع الأمن في البلد، بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ونتج عن أعمال الندوة تقرير وخريطة طريق ويجري العمل على إعداد خطة عمل. وقد أنشأت الحكومة لجنة توجيهية وطنية لإصلاح قطاع الأمن، برئاسة رئيس الجمهورية (بصفته وزيرا للدفاع)، تدعمها مجموعة من اللجان الفنية بما في ذلك لجنة الدفاع. وبدأت اللجان الفنية اجتماعاتها في أيار/مايو ٢٠١١. ومن المتوقع أن تصدر خطة عمل من خلال تحديد نتائج البرامج ونواتجها في الآجال القصير والمتوسط والطويل. ويعتبر إصدار خطة العمل هذه بمثابة الخطوة الحاسمة الأولى لتقديم المساعدة المنسقة لقطاع الأمن.

٢٢ - وينطوي نجاح إصلاح قطاع الأمن على إمكانية التأثير إيجابيا على جهود المصالحة، لأن العديد من الغينيين وقعوا ضحايا لسوء المعاملة وإساءة استعمال السلطة من قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، هناك ارتباط بين إصلاح قطاع الأمن وعمالة الشباب. ويمكن للجهود

الجزارية التي تهدف إلى إعادة إدماج الشباب الذي سبق لهم الارتباط مع الجيش خلال السنوات الماضية، بما في ذلك الجهود التي تمول من صندوق بناء السلام، بمثابة مصدر إلهام لبرامج إعادة تأهيل القوى العاملة الناشئة من تخفيض حجم الجيش.

٢٣ - ونظرا لضخامة مشكلة المخدرات في غينيا وفي المنطقة دون الإقليمية، ينبغي أن تكون مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية عنصرا من عناصر إصلاح قطاع الأمن. وهناك بالتأكيد فرصة لمعالجة القضية في إطار نهج إقليمي، وبالاستفادة من عمل لجنة بناء السلام مع أربع دول في المنطقة دون الإقليمية، وكذلك من مبادرة ساحل أفريقيا الغربي.

٢٤ - وينبغي تصحيح ضعف الجهاز القضائي المشار إليه في تقرير تقييم قطاع الأمن، من أجل تزويد الغينيين بسبل الانتصاف المناسبة لكفالة احترام حقوقهم. وينبغي أن تشكل الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام خلال الفترة الانتقالية لكفالة الحد الأدنى لأداء العدالة نقطة انطلاق للتدخلات الجديدة في هذا القطاع.

الإجراءات ذات الأولوية

٢٥ - ينبغي أن تقوم لجنة بناء السلام بالدعوة لمواصلة التقدم في تخطيط إصلاح قطاع الأمن، وإرساء الأساس لجيش ذي حجم أصغر وكفاءة مهنية أكثر، وتعزيز الشرطة والدرك، تحت سيطرة مدنية وديمقراطية ومؤسسات قضائية معززة. وهناك على الأخص، ثلاثة جوانب رئيسية لإصلاح قطاع الأمن في غينيا يمكن أن تستفيد من دعم اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة وهي: وضع الاستراتيجية، والرقابة المدنية واتساق المبادرات والدعم المقدم من جميع الشركاء الرئيسيين. وينبغي لصندوق بناء السلام أن ينظر إلى بعض الاحتياجات الفورية ذات الأهمية المركزية للإصلاح - مثل إجراء تعداد عام لجميع قوات الأمن - بينما يكون على استعداد لدعم التخطيط المستمر عندما يجري التفاوض على الأولويات وتعزيز الشرطة.

٢٦ - وستسعى الحكومة وشركاؤها لوضع خطة عمل تتضمن رؤية طويلة الأجل لقطاع الأمن، بما في ذلك وثائق السياسة الأمنية الوطنية ووضع تعريف واضح لأدوار ومسؤوليات الجهات المعنية في قطاع الأمن.

٢٧ - ومن الضروري أيضا إنشاء وتعزيز آليات وعمليات للسيطرة والرقابة المدنية على قطاع الأمن، ولا سيما من خلال إدراج شركاء مدنيين في عملية الإصلاح، من خلال الإصلاحات التشريعية، ومن خلال تنمية قدرات الإدارات الرئيسية المعنية، والمجلس الوطني الانتقالي والبرلمان وجهاز القضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني،

وكذلك من خلال إنشاء وتعزيز الأطر المؤسسية ذات الصلة، مثل اللجان البرلمانية للإشراف على قطاع الدفاع والأمن، واللجنة المدنية - العسكرية ولجنة الدفاع.

٢٨ - وينبغي كذلك تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الاتساق بين المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لدعم إصلاح قطاع الأمن. وينبغي أن يستند هذا الدعم إلى الآليات ومنتديات الحوار الحالية المشتركة بين الجهات المانحة، وأن تتيح لجميع الشركاء تبادل المعلومات وتحديد أوجه التآزر المفيدة في هذه العملية.

٢٩ - وأخيراً، ينبغي إيلاء الاعتبار لتقدم الدعم لإصلاح جهاز القضاء الذي تنفذه الحكومة بعد عقد الاجتماع العام الذي تولى تحديد المشاكل بدقة.

جيم - سياسة عمالة الشباب والمرأة

٣٠ - يمثل الشباب في غينيا، الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٣٥ عاماً ٦١ في المائة من السكان الذكور والإناث. وقد أدى مزيج البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب إلى جعل هذه الفئة معرضة بشدة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، والمشاركة في الأنشطة الإجرامية. وتم مؤخراً استغلال الشباب الغينيين خلال الفترة الانتخابية من قبل الجماعات السياسية، وتوريطهم في أحداث العنف. وكانت الشرطة والجيش تستعين بعدد كبير من الشباب، الذكور خاصة، بما في ذلك الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. ويحتاج هؤلاء إلى جانب زملائهم الذين تأثروا بشدة من جراء الأزمة، إلى الدعم لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

٣١ - وتشكل المرأة جزءاً مهماً من القوى العاملة وتعتبر مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد عاملاً رئيسياً في بناء السلام. وتم تعيين ست نساء وزيرات في حكومة الرئيس كوندي المؤلفة من ٣٧ وزيراً، وهو ما يتجاوز عددهن خلال الحكومة الانتقالية. ويبرز قيام الحكومة بإدراج عمالة الشباب والمرأة كأولوية الأهمية التي توليها لهذه المسألة في سياسات الحكومة وقراراتها.

٣٢ - وتبين التجربة أن أنجح أشكال التدخل في هذه المجالات تتكون من مبادرات التدريب والتلمذ الحرفي؛ وتقديم القروض الصغيرة لبدء المشاريع (مشاريع القروض الصغيرة)؛ وجهود الأشغال العامة (النقد مقابل العمل والغذاء مقابل العمل) وإصدار السياسات الخاصة بالشباب والمرأة التي تستهدف أكثر الفئات ضعفاً. وينبغي بذل الجهود للنظر في المبادرات الرامية إلى تعزيز فرص العمل للشباب والتي لها تأثير على بناء السلام. ويمكن على سبيل المثال، أن يولى التركيز لكيفية المساعدة على منع وقوع الأزمات الاجتماعية التي قد تنشأ

من بعض الجماعات، لا سيما الشباب الذين قد يشعرون بأنهم مهجورون، ولكيفية دعم التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، نظرا إلى أن المرأة تضطلع بدور هام، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي، في نزع فتيل التوتر، وكذلك في الحفاظ على استمرار النشاط الاقتصادي الأساسي. وقد ثبت أن الاستثمار في الفتيات، الذي يتم تجاهله في معظم الأحيان، يوفر عائدا إجمائيا كبيرا، وخاصة في مجالي الأمن الغذائي والتعليم.

٣٣ - وتمتلك غينيا موارد طبيعية وفيرة في قطاعي الزراعة والتعدين اللذين يعتبران من القطاعات الأساسية المحتملة لتحقيق النمو الاقتصادي في غينيا، ويمكنهما جنبا إلى جنب مع مشاريع كبيرة في قطاعات الطاقة والهياكل الأساسية للاتصالات، والإسكان، توليد فرص عمل كبيرة للنساء والشباب والغينيين بصفة عامة. بيد أن ذلك سوف يتطلب وجود نظام للتعليم والتدريب المهني قادر على إنتاج قوى عاملة ماهرة. وكانت السياسات التعليمية تركز في الماضي بدلا من ذلك على التعليم الأكاديمي. ونتيجة لذلك، يوجد في البلد العديد من الخريجين العاطلين عن العمل بينما يفتقر في الوقت نفسه إلى العمال المهرة والفنيين والمهنيين الذين تحتاج إليهم القطاعات الرئيسية للنمو الاقتصادي مثل التعدين والزراعة. وعندما تكون شركات التعدين الكبيرة غير قادرة على العثور على العمالة الماهرة في غينيا، فإنها على الأرجح سوف تستقدمها من البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي يمكن أن ينطوي على مخاطر إثارة توترات اجتماعية.

الإجراءات ذات الأولوية

٣٤ - يمكن أن تستند الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتلبية الاحتياجات الماسة للشباب والمرأة إلى الجهود الأولية التي تبذلها الحكومة في سبيل النهوض بهاتين المجموعتين.

٣٥ - ومن الأولويات وضع سياسة متماسكة طويلة الأجل بشأن عمالة الشباب مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص للعناصر التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على السلام ومنع التوترات الاجتماعية، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات داخل الحكومة فيما يتعلق بعمالة الشباب من الإجراءات التي تتسم بالأولوية.

٣٦ - كما يعتبر من الأولويات وضع سياسة متماسكة لعمل المرأة مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص للمكونات التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على السلام ومنع التوترات الاجتماعية، والاستفادة من المبادرات الحالية والخبرات السابقة؛ وتوضيح الأدوار والمسؤوليات داخل الحكومة فيما يتعلق بعمالة المرأة وتمكين المرأة.

٣٧ - ومن الضروري أيضا إجراء استعراض لنظام التعليم والتدريب المهني من أجل تكييفه مع احتياجات سوق العمل. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتدريب المهني، بوضع مناهج تدريبية، وإصلاح المدارس الفنية ومراكز التدريب المهني التقني، وتطوير برامج التعليم غير النظامي من أجل توفير الفرص للشباب الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم النظامي.

٣٨ - ويعتبر تطوير برامج التدريب والتوظيف، بما في ذلك مشاريع الآثار السريعة التي تركز على الشباب، في المناطق التي شهدت توترات اجتماعية معيّنة في الماضي أو المعرّضة لخطر حدوث توترات من هذا القبيل في المستقبل من الإجراءات الهامة الأخرى. وتستحق المجتمعات المحلية المحيطة بمناطق التعدين اهتماما خاصا في هذا السياق.

٣٩ - كما إن من الضروري تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وتعميم مراعاة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في السياسات والبرامج الوطنية، وكفالة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١.

٤٠ - ومن الضروري كذلك بذل الجهود اللازمة لكفالة إشراك المرأة في عملية المصالحة الوطنية، وكذلك في عملية إصلاح قطاع الأمن.

ثالثا - الالتزامات المتبادلة

ألف - تعزيز المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية

٤١ - ستقوم حكومة غينيا بما يلي:

(أ) تنظيم وقيادة المشاورات لالتماس آراء الغينيين [في غينيا والخارج] والشركاء في آليات المصالحة الوطنية والقضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها من خلال عملية وطنية للمصالحة، ووضع برنامج للمصالحة الوطنية بناء على تلك المشاورات؛

(ب) أخذ زمام المبادرة في حشد وتنسيق الاستجابة [الجبر، والعدالة، على سبيل المثال] لضحايا العنف الواسع النطاق الذي ارتكبهته الدولة أو قوات الأمن، مع الاهتمام الفوري بضحايا أعمال العنف الأخيرة، بما فيها أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛

(ج) تزويد فريق القضاة بالوسائل اللازمة لمتابعة التحقيقات في أعمال العنف التي حرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ومواصلة التعاون في هذا الشأن مع المحكمة الجنائية الدولية؛

(د) اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء آلية مماثلة لآلية "الحقيقة والعدالة والمصالحة" وتزويدها بالموارد الضرورية وكفالة استقلالها؛

(هـ) الدخول في حوار مع الفعاليات السياسية، ولا سيما بشأن مسألة الانتخابات التشريعية التي من المقرر أن تجرى قبل نهاية عام ٢٠١١ بغية حل القضايا التقنية والسياسية العالقة فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات بروح من الحوار والشمولية؛

(و) متابعة عملية إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وتعزيز اللجنة المدنية العسكرية المخصصة بوصفهما من آليات دعم المصالحة الوطنية؛

(ز) إجراء حوار مع الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية حول العمليات الهامة الأخرى أو الإصلاحات ذات الصلة ببناء السلام.

٤٢ - ستقوم لجنة بناء السلام بما يلي:

في الأجل القصير:

(أ) العمل مع حكومة غينيا والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لتسهيل تعزيز الحوار بين الحكومة وجميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما الأحزاب السياسية، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة بالانتخابات التشريعية والمحلية، بما في ذلك الجدول الزمني للانتخابات؛

(ب) حشد المساعدة من المجتمع الدولي، فضلا عن فريق أصدقاء غينيا للانتخابات التشريعية، بما في ذلك المساعدة على ضمان الأمن حول الانتخابات؛

(ج) العمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقديم الدعم السياسي والمالي لإجراء مشاورات بشأن عملية المصالحة الوطنية وآلياتها والمساعدة على وضع برنامج للمصالحة الوطنية؛

(د) إجراء مناقشة مع الحكومة بشأن إمكانية تقديم الدعم لضحايا العنف الذي حدث في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وحشد الموارد اللازمة لذلك؛

في الأجلين المتوسط والطويل:

(هـ) تيسير تعبئة الموارد والخبرات ذات الصلة التي تتطلبها عملية المصالحة الوطنية؛

(و) مساعدة الحكومة على إنشاء "لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة". وسوف تتألف الأنشطة المحددة من جمع كبار الخبراء من مؤسسات مثل المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومعهد العدالة والمصالحة، ومقره في جنوب أفريقيا للمساعدة على وضع اختصاصات "لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة"، وتنظيم حلقات عمل لأعضاء اللجنة وموظفيها، وتعبئة الموارد اللازمة للمساهمة في تمويل عملياتها؛

(ز) توفير منبر للحوار بين الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن القضايا الرئيسية لبناء السلام.

باء - إصلاح قطاع الأمن والدفاع

٤٣ - ستقوم حكومة غينيا بما يلي:

(أ) متابعة عملية إصلاح قطاع الأمن والاستمرار في قيادة عملية وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن (خطة عمل) بالاستفادة من الزخم والأفكار التي تولدت من الندوة الوطنية المعقودة في آذار/مارس من عام ٢٠١١؛

(ب) وضع السياسات والصكوك التشريعية الوطنية اللازمة من خلال تنفيذ خطة عمل إصلاح قطاع الأمن؛

(ج) تشغيل اللجان الفنية الوطنية والقطاعية والتأكد من أن تكوينها يشمل المجتمع المدني؛

(د) اتخاذ إجراءات وتدابير قصيرة الأجل التي أوصى بها تقييم إصلاح قطاع الأمن والندوة الوطنية؛

(هـ) زيادة توضيح أدوار ومسؤوليات الشرطة والجيش؛

(و) كفاءة الشفافية في الإدارة المالية في قطاع الدفاع والأمن؛

(ز) بدء أو مواصلة الحوار مع الدول المجاورة بهدف وضع وتنفيذ نهج إقليمي لمعالجة القضايا الأمنية المشتركة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية؛

(ح) وضع الآليات والأدوات التي من شأنها تعزيز الرقابة المدنية في قطاع الأمن، بما في ذلك لجنة الدفاع والأمن داخل البرلمان؛

(ط) تعزيز اللجنة المدنية - العسكرية المخصصة أو إضفاء الطابع المؤسسي على آلية مدنية - عسكرية ماثلة للمساعدة على حل قضايا محددة تتصل بالعلاقات المدنية العسكرية؛

(ي) مواصلة إصلاح الجهاز القضائي على أساس توصيات تقرير تقييم قطاع الأمن.

٤٤ - ستقوم لجنة بناء السلام بما يلي:

في الأجل القصير:

(أ) توفير منبر للتنسيق، بالتعاون مع الأمم المتحدة في كوناكري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار، والجهات الفاعلة ذات الصلة لإسداء المشورة لعملية بلورة

رؤية غينية (خطة عمل) لإصلاح قطاع الأمن، وكذلك تحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية في قطاع الأمن؛

(ب) الدعوة إلى تقديم الدعم الدولي - بما في ذلك الدعم الحفّاز من صندوق بناء السلام - لتحقيق مكاسب سريعة لبناء شراكة من أجل إصلاح قطاع الأمن. وهذا يمكن أن يشمل على سبيل المثال، السعي لإجراء تعداد عام لقوات الأمن في غينيا على نحو يتسق مع الخبرة والمعايير الدولية، وربما يستفيد من خبرة أعضاء لجنة بناء السلام، أو المساهمة في بناء مساكن مؤقتة للأفراد العسكريين الذين تم نقلهم من كوناكري إلى محافظات أخرى أو أُحيلوا إلى برامج التقاعد؛

(ج) الدعوة إلى التعجيل بتحسين الشفافية المالية في الجيش؛

(د) المساهمة في الجهود الحالية الرامية إلى زيادة تعزيز "القوة الخاصة لتأمين العملية الانتخابية" في ضوء الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة؛

في الأجلين المتوسط والطويل:

(هـ) دعم إنشاء وتعزيز آليات وعمليات للسيطرة والرقابة المدنية على قطاع الأمن، بما في ذلك من خلال الخبرة ذات الصلة للدول الأعضاء وبناء القدرات والآليات على مستوى الحكومة والبرلمان والاجتمع المدني لتحسين السيطرة على القطاع الأمني؛

(و) توفير منبر [في نيويورك وكوناكري] للجهات الفاعلة الدولية الرئيسية العاملة في مجال إصلاح قطاع الأمن لمواصلة الحوار مع الحكومة بشأن السياسات وتحسين تنسيق المساعدة التي تقدمها هذه الجهات؛

(ز) المساعدة على حشد الخبرة ذات الصلة من البلدان الأخرى التي تعمل مع لجنة بناء السلام وخصوصا داخل المنطقة دون الإقليمية، وعقد لقاء بين الأطراف الفاعلة الإقليمية والوطنية لوضع نهج إقليمي لمعالجة المسائل ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

جيم - سياسة العمالة للشباب والمرأة

٤٥ - ستقوم حكومة غينيا بما يلي:

(أ) وضع سياسات متماسكة بشأن عمالة الشباب والمرأة مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص للمكونات التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على السلام ومنع التوترات الاجتماعية؛

(ب) توضيح تقسيم العمل داخل الحكومة حول قضايا التعليم والشباب والعمالة، بما في ذلك تمكين المرأة اقتصاديا واتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب لتحسين التماسك الداخلي؛

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب؛

(د) استعراض النظام الوطني للتعليم والتدريب المهني بهدف إنتاج المهارات التي تحتاج إليها القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والتعدين والطاقة؛

(هـ) تشجيع تعزيز التربية المدنية والقيم الإيجابية في نظام التعليم، وكذلك في التعليم غير الرسمي وغير النظامي. وأن تراعى في صياغة الأنشطة، القيود التي يفرضها مستوى محو الأمية بين السكان؛

(و) زيادة وعي القطاع الخاص وخصوصا وعي شركات التعدين بإمكاناتها في المساهمة في بناء السلام، بما في ذلك من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية التي يمكن أن تفيد المرأة والشباب والمجتمعات المحاورة لأنشطة التعدين؛

(ز) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف القائم على نوع الجنس، وتعميم مراعاة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في السياسات والبرامج الوطنية وتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١ وفي الانتخابات المحلية القادمة؛

(ح) دعم وتشجيع تطوير المزيد من المبادرات في مجال تمويل المشاريع الصغيرة.

٤٦ - ستقوم لجنة بناء السلام بما يلي:

في الأجل القصير:

(أ) المساعدة على تعبئة الموارد اللازمة لوضع برنامج للأشغال العامة ومكاسب السلام، يركز على الشباب والمرأة، لتوسيع نطاق الموارد المقدمة من الشركاء الآخرين، بما في ذلك من خلال دعم حفاز إضافي من صندوق بناء السلام؛

(ب) العمل مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة والكيانات الثنائية ذات الصلة لدعم إجراء دراسة استقصائية شاملة لسوق العمل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية من أجل تقديم المشورة لعملية إعادة تحديد السياسات التعليمية وبرامج التدريب المهني في ضوء احتياجات سوق العمل؛

في الأجلين المتوسط والطويل:

(ج) إسداء المشورة للحكومة في عملية وضع سياسات وبرامج متماسكة تتعلق بعمل الشباب والمرأة مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص للمكونات التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على السلام ومنع التوترات الاجتماعية؛

(د) دعم وتشجيع تطوير مزيد من المبادرات في مجال تمويل المشاريع الصغيرة؛

(هـ) العمل مع تشكيلات لجنة بناء السلام الأخرى في المنطقة في الجمع بين الخبرات المناسبة في مجال عمل الشباب والمرأة وإسداء المشورة لغينيا تبعاً لذلك؛

(و) تقديم الدعم للحكومة والمنظمات النسائية في تنفيذ استراتيجية مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، لدى تعميم مراعاة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في السياسات والبرامج الوطنية، فضلاً عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

رابعاً - التكامل بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٤٧ - لضمان التكامل بين عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، سيعمل بيان الالتزام المتبادل هذا على إرشاد الخطة ذات الأولوية لبناء السلام في غينيا، التي تعتبر أداة من أدوات التواصل بين الصندوق والحكومة. وبوضع الدروس المستفادة في سياق تمويل الصندوق في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ في الاعتبار، ستقوم الحكومة بإعداد الخطة ذات الأولوية بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب دعم بناء السلام. وسوف تشكل الخطة ذات الأولوية الأساس لتدخل صندوق بناء السلام في غينيا، وسوف تشمل الأنشطة المتفق عليها في إطار الالتزامات المنصوص عليها في بيان الالتزامات المتبادلة الحالي للجنة بناء السلام.

خامساً - الاستعراض الدوري للالتزامات

٤٨ - اتفقت لجنة بناء السلام مع الحكومة على إجراء استعراض لبيان الالتزامات المتبادلة على فترات مدة كل منها ستة أشهر من تاريخ اعتماده من تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام. وسيتيح الاستعراض الأول الفرصة لإعادة النظر في التزامات الحكومة واللجنة في الأجلين المتوسط والطويل.